

العنف المنزلي يهدد كيان الأسرة العراقية

الحروب والنزاعات وضعف تطبيق القوانين وافتقار المجتمع للقيم عوامل فاقمت من الجرائم الأسرية



ظاهرة العنف الأسري في العراق أصبحت عvisية عن الحل

تنامت خلال الأعوام الأخيرة حوادث العنف المنزلي في العراق ليعيش المجتمع الكثير من القصص المؤلمة التي تعكس تدهور أوضاع الأسرة العراقية، في ظل ظروف استثنائية مرت بها البلاد منذ 2003. ويرجع نشطاء هذا العنف إلى غياب قانون يتعلق بالعنف الأسري إضافة إلى ضعف في تطبيق القوانين الأخرى المتعلقة بالقتل أو الشروع فيه. ويبررون غياب القانون برفض أحزاب في السلطة إقراره.

أو الأخلاق المجتمعية، ف"المجتمع فقد الكثير من القيم". وتتميز هذا العنف الذي استشرى في المجتمع إلى "عدم وجود قانون رادع له"، كما أن "هناك ضعفاً في تطبيق القوانين الأخرى المتعلقة بالقتل أو الشروع بالقتل"، محذرة من أن هذا "يفاقم هكذا جرائم".

وتردف الناشطة أن "تشريع القانون يواجه تحديات عدة"، مشيرة إلى أن أطرافاً كثيرة ترفض تشريعه، لأنها تعد ذلك "تدخلًا في أمور الأسرة والبيت". وأوجب الدستور العراقي في المادة (29) منه على الدولة أن توفر الحماية للأسرة بوصفها أساس المجتمع، لاسيما بجروح الحرق في المحافظة نفسها، وفي العاصمة بغداد أقدم ثلاثة شبان على قتل والدهم بسبب خلافات حول الميراث.

وفي محافظة ذي قار، التي تشهد وضعاً اقتصادياً متردياً، أقدمت فتاة على الانتحار بواسطة غطاء الرأس "الشال" داخل غرفتها.

وقبل ذلك، رمى رجل زوجته من السيارة عندما كان يسير بسرعة كبيرة، وقد فارقت المرأة حياتها على إثر الحادث. وفي محافظة أربيل أقدم رجل على قتل زوجته التي تبلغ من العمر 30 عاماً، فيما لقت القوات الأمنية القبض عليه. وتحدثت في بلاد انهارت مؤسساتها وتنسبد فيها ميليشيات تنفذ اجندات غريبة عنها وعن شعبها، الكثير من هذه الحوادث وأشباهاها، ولا يكاد يمر يوم دون أن تنتشر وسائل الإعلام والقنوات المحلية وشبكات التواصل الاجتماعي المزيد من القصص والأخبار عن جرائم وانتهاكات يرتكبها رجال أو نساء ضد بعضهم أو ضد آبائهم، فهناك رجال أحرقوا زوجاتهم وزوجة الفت طفلها الرضيعين في خزان ماء وهناك نساء قتلن أزواجهن، وغيرها الكثير من القصص المؤلمة التي تعكس تدهور أوضاع الأسرة العراقية في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق منذ 2003.

وقال قيس الخزعلي زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق "إن قانون العنف الأسري ليس من أولويات الشعب العراقي"، واصفا إياه بـ"المنشروع الذي سيفكك الأسرة العراقية"، معتبراً في كلمة تلفزيونية بمناسبة شهر محرم

وتفقد جميع على أن المشكلة في العراق ليست في إصدار قوانين لحفظ حرية المجتمع وأفراده وتنظيم أوضاع الأسرة وعلاقات أفرادها في ما بينها، وإنما المشكلة في محاولة قوى سياسية

وإعلان الناخب والقيادي في الكتلة الشيعية عمار طعمعة، في بيان، أن مشروع قانون العنف الأسري يعارض ثوابت الإسلام والدستور العراقي، مدعياً أن "مشروع قانون العنف الأسري يتضمن مضامين خطيرة تنذر بعواقب تخريبية تستهدف استقرار العائلة والمجتمع العراقي". وإزاء تزايد حجم الجرائم العائلية في العراق بنحو خطير، تحركت منظمات الأمم المتحدة ضمن مسؤوليتها في رعاية حقوق الإنسان وحياته، فناشدت بعثة الأمم المتحدة في العراق مجلس النواب العراقي الإسراع في إقرار قانون مناهضة العنف الأسري، مشيرة إلى "تقارير مفرقة للقلق" تفيد بارتفاع حالات العنف القائم في المجتمع بنحو عام وداخل الأسرة الواحدة بصفة خاصة.

وفي لقاء تلفزيوني أجابت الناشطة الحقوقية هناد أدور، وهي من أشد الداعين إلى إقرار القانون، عن السؤال أن المعارضين على قانون العنف الأسري في البرلمان هم مجموعة محدودة، متهمه الأحزاب بأنها وراء تدمير الأسرة العراقية، ومشددة على أنه "لن يتحقق الاستقرار والأمان في المجتمع ما لم يكن هناك قانون للعنف الأسري". وكان مجلس الوزراء صوت في 4 أغسطس سنة 2020 على مسودة مشروع قانون الحماية من العنف الأسري وأحالته إلى رئاسة مجلس النواب لأجل تشريعه وإقراره، إلا أن أحزاباً في السلطة وقتت في وجه تمريره.

وتوجه أصابع الاتهام إلى أحزاب الإسلام السياسي المتحكمة بالعملية السياسية في العراق منذ 2003، والتي تعارض تمرير القانون في البرلمان بحجة أن بعض بنوده تتعارض مع الشريعة الإسلامية والأعراف الاجتماعية.

جمال

زيت التامانو.. ينبوع شباب البشرة وجمالها

أوردت مجلة "Elle" أن زيت التامانو (Tamanu Oil) يعد بمثابة ينبوع شباب وجمال البشرة؛ حيث إنه يحارب التجاعيد والشوائب ويمنح البشرة مظهراً نضراً وملمساً مخملياً. وأوضحته المجلة المعنية بالموضة والجمال أن الزيت المستخرج من ثمار شجرة التامانو الاستوائية غني بالأحماض الدهنية الصحية "أوميغا"، وبالتالي فهو يعمل على ترطيب البشرة الجافة وتهذبة البشرة الحساسة ويمنح البشرة ملمساً ناعماً كالحرير. ويمتاز زيت التامانو بتأثير مضاد للبكتيريا والالتهابات، ما يجعله سلاحاً فعالاً لمحاربة البثور والرؤوس.



رسم حدود للعلاقة بين الأم وأبنائها يساعد على طاعتها

جنيث - يقابل الأبناء في أغلب الأحيان طلبات أمهاتهم وأوامرها بالرفض، ما يجعل العلاقة تسوء بين الطرفين. ويفسر خبراء التربية هذا السلوك، بكونه نتيجة للإصلاح الزائد من الأمهات على إنجاز الأمور بالشكل الذي يطمحن إليه، ما يولد لدى الأبناء رفضاً وابتعاداً وتفوراً. ويرى خبراء علم النفس أن سوء العلاقة بين الأم والأبناء يعود إلى كونها شخصية تطمح للمثالية، ولما تضغط على أبنائها ليجعلوا كذلك ينفرون منها، لأنهم لا يفضلون الانتهاز من واجباتهم في الوقت المحدد وبالشكل المطلوب الذي تحدده الأم.

وقالت أريادن بريال الكاتبة السويسرية الحاصلة على ماجستير في علم النفس "إن وضع الأم لحدود في وقت مبكر، مثل شرح القواعد بالمنزل، يساعد على التخلص من الكثير من المشكلات جيداً، قبل أن تنمو وتؤدي بها إلى مطاردة أطفالها والصراخ عليهم. كما أن الحفاظ على الحدود يساعد الأطفال على تعلم الثقة في إرشاداتها والالتزام بها". وترى بريال أن ضبط التوقعات يساعد على معرفة ما يمكن أن ينجزه الأطفال، غالباً ما لا يهتم الأطفال في سن المدرسة بآداء الواجب المنزلي. وعندما تعرف الأمهات ذلك يتوقعن ما سيقوم به أولادهن.

وأضافت أنه عندما تتوافق توقعاتنا مع قدرات أطفالنا، سيتم التعامل مع طلباتنا بشكل أفضل، ولن يكون الصراخ أو الإلحاح أمراً ضرورياً. وعلى الأمهات طرح أسئلة تدعو إلى التعاون، ذلك أن الأسئلة يمكن أن تحفز الأطفال على القيام بمهامهم الخاصة دون الحاجة إلى التكرار، كان يسألهم عن الشيء الذي لا يزال يتعين عليهم القيام به، أو عن نسيانهم لشيء كان عليهم القيام به قبل الذهاب إلى السرير. هذا يحدث وتوترات واضطرابات في الأوساط الاجتماعية والدينية غير محمودة العواقب في البلدان المعروفة بتعديدها الدينية أو المذهبية. وقال الدليلي "لعل ما يفاقم مخاطر مثل هذه الإساءة حينما تتوجه إلى رجل دين معروف بقلبه الكبير في أوساط طائفته فتؤخذ هذه الإساءة على أنها إساءة إلى الطائفة برمتها، سواء قصد مطلق الإساءة ذلك أم لم يقصد". وأضاف "عملياً، رجال الدين هم أنفسهم في كثير من الأحيان يسهمون باهتزاز هيباتهم ومكانتهم في المجتمع بانزلاقهم إلى مناقشات سياسية تنتج عنها تلك التوترات الاجتماعية والدينية. وهذا واضح في العراق بعد سنة الاحتلال 2003".



توافق توقعات الأمهات مع قدرات أطفالهن يسير تنفيذ طلباتهم

وإلى الأسماء، قل سماع الأبناء، ورغم الاعتقاد بأن الصوت الأعلى يخترق الأذن ويزيد السمع، غير أن "المشكلة هي أنه عندما نرفع أصواتنا، نضع أطفالنا تلقائياً في موقع الدفاع". ويرى الخبراء أن تحفيز الأطفال على المشاركة في الأعمال المنزلية، وإنجاز واجباتهم المدرسية، واللعب بلطف مع أحد الأصدقاء، هي مهام تشعير الأمهات بانها لا تنتهي. إلا أن الأطفال يكبرون، وهم بحاجة إلى إرشادات إيجابية كل يوم، وعلى الرغم من أن الأمر يبدو وكأنه بذل المزيد من الجهد، فإن ذلك سيتغير على المدى الطويل.

وتحاول بعض الأمهات بقوة أن يجنبن أطفالهن الوقوع في الخطأ أو تجربة أمر قد يعود عليهم بالخسارة، فيعملن على حمايتهم طيلة الوقت بتقديم النصائح والتوجيه الزائد عن الحد، مما يدعو إلى نفور الأبناء.

ويعد مراقبون أسباب تصاعد العنف الأسري في العراق في السنوات الأخيرة إلى عوامل عديدة أبرزها تأثير الحروب والنزاعات التي خاضها العراق، منذ أربعين عاماً، والانفلات العام عقب الاحتلال الأميركي وانتشار الميليشيات والعصابات المنظمة والسلاح المنقلت ونفسي المخدرات، بالإضافة إلى تراكم الضغوط والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة وما تتركه من آثار خطيرة على المجتمع والأفراد، ما جعل بعض قوانين العقوبات العراقية السائدة عاجزة عن معالجة المشكلات والأزمات الاجتماعية المتزايدة، وسط انشغال الحكومات والقوى السياسية بالمشكلات الأمنية والسياسية والاقتصادية والصحية.

ويتفق الجميع على أن المشكلة في العراق ليست في إصدار قوانين لحفظ حرية المجتمع وأفراده وتنظيم أوضاع الأسرة وعلاقات أفرادها في ما بينها، وهي السبب الأول في بروزها.



هناد أدور
لن يتحقق الأمان في غياب قانون يحظر العنف الأسري

وتتعدد الجرائم الأسرية في العراق خلال الأعوام الأخيرة ما جعلها تصنف مديرية حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري، في وزارة الداخلية العراقية، العام الماضي، 15 الف حالة عنف منزلي في العراق.

وتتعدد الجرائم الأسرية في العراق خلال الأعوام الأخيرة ما جعلها تصنف مديرية حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري، في وزارة الداخلية العراقية، العام الماضي، 15 الف حالة عنف منزلي في العراق.

وتتعدد الجرائم الأسرية في العراق خلال الأعوام الأخيرة ما جعلها تصنف مديرية حماية الأسرة والطفل من العنف الأسري، في وزارة الداخلية العراقية، العام الماضي، 15 الف حالة عنف منزلي في العراق.